

مرسوم رقم (٢٨) لسنة ٢٠١٠
بالتصديق على اتفاقية بين حكومة دولة قطر وحكومة الجمهورية
القبرصية حول إلغاء متطلبات التأشيرة لحاملي جوازات السفر
الدبلوماسية والخاصة

نحن حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر ،

بعد الإطلاع على الدستور ،

وعلى وثيقة التصديق الصادرة في الحادي والعشرين من شهر شعبان لعام
١٤٣٠ هجرية ، الموافق للثاني عشر من شهر أغسطس لعام ٢٠٠٩ ميلادية ،
وعلى اقتراح رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية ،
وعلى مشروع المرسوم المقدم من مجلس الوزراء ،

رسمنا بما هو آت :

مادة (١)

صُودق على اتفاقية بين حكومة دولة قطر وحكومة الجمهورية القبرصية حول
إلغاء متطلبات التأشيرة لحاملي جوازات السفر الدبلوماسية والخاصة ، الموقعة بمدينة
الدوحة بتاريخ ٢٠٠٩/٥/٦ ، المرفق نصها بهذا المرسوم ، وتكون لها قوة القانون ،
وفقاً للمادة (٦٨) من الدستور .

مادة (٢)

على جميع الجهات المختصة ، كل فيما يخصه ، تنفيذ هذا المرسوم . ويُعمل به من تاريخ صدوره . وينشر في الجريدة الرسمية .

حمد بن خليفة آل ثاني
أمير دولة قطر

صدر في الديوان الأميري بتاريخ : ٢٩ / ٥ / ١٤٣١ هـ

الموافق : ١٣ / ٥ / ٢٠١٠ م

اتفاقية بين حكومة دولة قطر وحكومة الجمهورية القبرصية حول إلغاء
متطلبات التأشيرة لحاملي جوازات السفر الدبلوماسية والخاصة

إن حكومة دولة قطر ،
وحكومة الجمهورية القبرصية ،
والمشار إليهما فيما بعد بـ " الطرفان " ،
انطلاقاً من رغبتهما في دعم وتعميق روابط الصداقة بينهما،
فقد اتفقتا على ما يلي :

المادة الأولى

- ١- يمكن لمواطني دولة قطر من حملة الجوازات الدبلوماسية أو الخاصة سارية المفعول ومواطني الجمهورية القبرصية من حملة الجوازات الدبلوماسية سارية المفعول ، الدخول إلى أراضي الطرف المتعاقد الآخر دون الحصول على تأشيرة دخول والإقامة فيها لمدة أقصاها (٩٠) يوماً من تاريخ الدخول .
- ٢- يمكن لمواطني دولة قطر من حملة جوازات السفر الدبلوماسية أو الخاصة سارية المفعول المعينين للعمل في البعثات الدبلوماسية والتجارية والقنصلية أو في المنظمات الدولية المعتمدة في جمهورية قبرص ، وكذلك مواطني جمهورية قبرص المعينين للعمل في البعثات الدبلوماسية والتجارية والقنصلية والعاملين في المنظمات الدولية المعتمدة في دولة قطر ، من حملة الجوازات الدبلوماسية سارية المفعول ، الدخول والإقامة في أراضي الطرف المتعاقد الآخر بدون تأشيرة دخول طوال فترة مهامهم .

٣- يمكن لأفراد أسرة الأشخاص ، المشار إليهم في الفقرة (٢) من هذه المادة ، المقيمين معهم ، ومن حملة الجوازات الدبلوماسية أو الخاصة سارية المفعول في حالة مواطني دولة قطر ، ومن حملة الجوازات الدبلوماسية سارية المفعول في حالة مواطني جمهورية قبرص ، الدخول إلى أراضي الطرف المتعاقد الآخر بدون تأشيرة دخول طوال فترة مهام هؤلاء الأشخاص .

المادة الثانية

استثناء من أحكام المادة (١) من هذه الاتفاقية ، فإن مواطني أي من الطرفين المتعاقدين المشار إليهم في المادة (١) والذين يرغبون بدخول أراضي الطرف الآخر بغرض العمل أو مزاولة مهنة أو للدراسة ، يلزمهم الحصول على تأشيرة دخول مسبقة .

المادة الثالثة

يعبر الأشخاص المشار إليهم في المادة (١) من هذا الاتفاق حدود الطرف الآخر ، حصراً من منافذ الحدود القانونية المفتوحة للعبور الدولي.

المادة الرابعة

يحتفظ كل طرف متعاقد بحق رفض دخول مواطني الطرف المتعاقد الآخر إلى أراضيه أو الإقامة فيها بدوافع أمن الدولة ، النظام العام ، الصحة العامة ، وكذلك الاحتفاظ بحق تقليص مدة إقامة هؤلاء الأشخاص أو إنهاء إقامتهم ، وذلك طبقاً لقوانين ولوائح الدولة المستقبلة .

المادة الخامسة

يجب على الأشخاص المشار إليهم في المادة (١) من هذا الاتفاق ، الامتثال ومراعاة القوانين واللوائح النافذة للطرف المتعاقد الآخر خلال الإقامة في أراضيه .

المادة السادسة


- ١- يمكن لأي من الطرفين المتعاقدين تعليق تطبيق هذا الاتفاق مؤقتاً بشكل كلي أو جزئي لدواعي أمن الدولة ، النظام العام ، أو لأسباب الصحة العامة .
- ٢- يبلغ الطرفان المتعاقدان بعضهما البعض ، من خلال القنوات الدبلوماسية ، وبدون تأخير عن القيود التي يفرضها والغائها ، وذلك بمجرد زوال أسباب التعليق .
- ٣- لا تؤثر الفقرتين ٢،١ من هذه المادة ، على حق الطرف المتعاقد الآخر بتعليق مؤقت ، على نحو مماثل ، لتطبيق هذا الاتفاق كلياً أو جزئياً خلال فترة التعليق المتخذة من جانب الطرف المتعاقد الآخر .

المادة السابعة

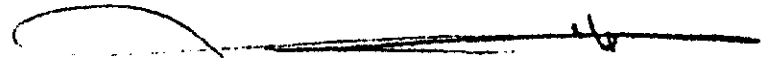
- ١- لغرض تطبيق هذا الاتفاق ، وقبل دخوله حيز النفاذ ، فإن السلطات المختصة للطرفين المتعاقدين يتبادلان عبر القنوات الدبلوماسية ، نماذج من جوازاتهم الدبلوماسية والخاصة سارية المفعول .
- ٢- في حالة إصدار وثائق جديدة أو تعديل " جوازات السفر الدبلوماسية أو الخاصة " يتعين على الطرفين المتعاقدين إبلاغ الآخر بذلك ، وتسليم نماذج من الوثائق الجديدة أو المعدلة ، عبر القنوات الدبلوماسية وذلك قبل ثلاثين يوماً من بدء التعامل بها .

المادة الثامنة

- ١- يدخل هذا الاتفاق حيز النفاذ من تاريخ تبادل المذكرات التي يؤكد فيها كل طرف متعاقد عن إتمامه المتطلبات الداخلية اللازمة لدخول الاتفاق حيز النفاذ .
 - ٢- يسري هذا الاتفاق لمدة خمس سنوات .
 - ٣- في حالة اتفاق الطرفين المتعاقدين على أية إضافات على هذا الاتفاق ، فإنه يدخل حيز النفاذ من يوم تبادل المذكرات بينهما ، والتي يشير كل طرف فيها على موافقته على هذه الإضافة .
 - ٤- يمكن في أي وقت ، لأي من الطرفين المتعاقدين إنهاء هذا الاتفاق من خلال إخطار مكتوب بذلك ، يوجه إلى الطرف الآخر عبر القنوات الدبلوماسية ، وفي هذه الحالة يوقف العمل بهذا الاتفاق بعد (٩٠) يوماً من تاريخ تلقي الطرف المتعاقد الآخر الإخطار بالإلغاء .
- وقع هذا الإتفاق في الدوحة ، بتاريخ ٢٠٠٩/٠٥/٠٦ م ، بنسختين أصليتين باللغات العربية والإنجليزية واليونانية ، ولكل منهما ذات الحجية ، وفي حالة التعارض بين النصوص الثلاثة يرجح النص الإنجليزي .



عن حكومة جمهورية قبرص



عن حكومة دولة قطر

AGREEMENT
BETWEEN THE GOVERNMENT OF THE STATE OF QATAR
AND THE GOVERNMENT OF THE REPUBLIC OF CYPRUS
ON THE ABOLITION OF VISA REQUIREMENTS FOR HOLDERS
OF DIPLOMATIC AND SPECIAL PASSPORTS

The Government of the State of Qatar and the Government of the Republic of Cyprus, hereinafter referred to as "the Contracting Parties", desirous for strengthening the friendly relations between them,

have agreed the following:

Article 1

- (1) Citizens of the State of Qatar, who are holders of valid diplomatic or special passports and citizens of the Republic of Cyprus who are holders of valid diplomatic passports, may enter the territory of the other Contracting Party without a visa and stay there for a period of up to ninety days from the day of entry.

- (2) Citizens of the State of Qatar assigned to work at the diplomatic, commercial and consular missions or international organizations in the territory of the State of Qatar, who hold valid diplomatic or special passports, and citizens of the Republic of Cyprus, assigned to work at the diplomatic, commercial and consular missions or international organizations in the territory of the Republic of Cyprus, who hold valid diplomatic passports may enter and stay in the territory of the other Contracting Party without visas for the duration of their assignment.

(3) The Contracting Parties shall inform each other through diplomatic channels of the entry of their nationals referred to in the present article to the territory of each other.

(4) The members of the families of persons referred to in paragraph 2 of this article, who reside with them and hold valid diplomatic or special passports in the case of citizens of the State of Qatar and valid diplomatic passports in the case of citizens of the Republic of Cyprus, may enter the territory of the other Contracting Party, and stay there without visas for the duration of the assignment of these persons.

Article 2

With the exception of the provisions of article 1 above, nationals of each Contracting Party referred to in Article 1 who intend to enter the territory of the other Contracting Party for the purpose of work, study or professional purposes are obliged to secure a visa in advance.

Article 3

The persons referred to in article 1 of this Agreement shall cross the border of the other Contracting Party only at the designated by its Government border crossing points, which are open to international traffic.

Article 4

Either Contracting Party shall reserve the right to refuse entry or stay to its territory to citizens of the other Contracting Party on grounds of state security, public order or for public health reasons, as well as the right to reduce the duration of stay of such persons or to terminate their stay, in accordance with the laws and regulations of the receiving State.

Article 5

The persons referred to in article 1 of this Agreement shall observe and obey the existing laws and regulations of the other Contracting Party while staying in its territory.

Article 6

- (1) The application of the present Agreement may be provisionally suspended, in whole or in part, by either Contracting Party on grounds of State security, public order or for public health reasons.
- (2) The Contracting Parties shall notify without delay each other, through diplomatic channels, on the imposed restrictions and their revocation immediately as soon as the reasons of suspension cease to exist.
- (3) Paragraphs 1 and 2 of the present Article do not affect the right of the other Contracting Party to similarly provisionally suspend the application of this Agreement, in whole or in part, during the period of suspension by the other Contracting Party.

Article 7

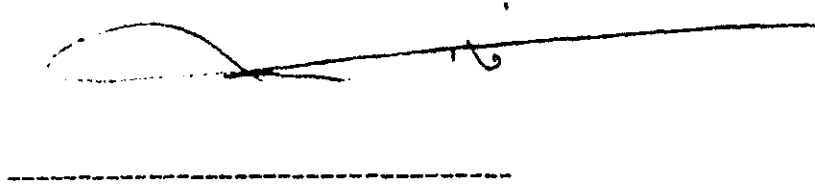
- (1) For the purpose of implementation of this Agreement, and before its entry into force, the competent authorities of the Contracting Parties shall exchange through diplomatic channels specimens of their valid diplomatic and special passports.
- (2) In case of introduction of new documents or amendments to existing diplomatic or special passports, the Contracting Parties shall inform each other accordingly and deliver through diplomatic channels specimens of the new or amended documents at least 30 days prior to the introduction of these new or amended documents.

Article 8

- (1) This Agreement shall come into force after the date of the exchange of Notes by which each Contracting Party confirms that their respective internal requirements for its entry into force have been fulfilled.
- (2) This Agreement is valid for a period of five years.
- (3) Any addendum to this Agreement that the Contracting Parties agree to, will come into force the very day when the Notes Verbale indicating approval of the addendum by the respective Contracting Parties are exchanged.
- (4) Either Contracting Party may at any time terminate this Agreement by giving written notice to that effect through diplomatic channels. The Agreement shall cease to be effective on the ninetieth day after the date of receipt of the notice by the other Contracting Party.

Signed in Doha on the 6th day of May of the year 2009 in two originals, in the Greek, Arabic and English languages, all texts being equally authentic. In case of conflict between the three texts the English text shall prevail.

FOR THE GOVERNMENT OF
THE STATE OF QATAR



A handwritten signature in black ink, consisting of a series of loops and a long horizontal stroke, positioned above a dashed horizontal line.

FOR THE GOVERNMENT OF
THE REPUBLIC OF CYPRUS



A handwritten signature in black ink, featuring a large, stylized initial 'M' followed by the name 'Kyprianou', positioned above a dashed horizontal line.

MARKOS KYPRIANOU
MINISTER OF FOREIGN AFFAIRS

ΣΥΜΦΩΝΙΑ
ΜΕΤΑΞΥ ΤΗΣ ΚΥΒΕΡΝΗΣΗΣ ΤΟΥ ΚΡΑΤΟΥΣ ΤΟΥ ΚΑΤΑΡ ΚΑΙ ΤΗΣ ΚΥΒΕΡΝΗΣΗΣ
ΤΗΣ ΚΥΠΡΙΑΚΗΣ
ΔΗΜΟΚΡΑΤΙΑΣ ΓΙΑ ΤΗΝ ΚΑΤΑΡΓΗΣΗ ΤΩΝ ΘΕΩΡΗΣΕΩΝ
ΣΕ ΔΙΠΛΩΜΑΤΙΚΑ ΚΑΙ ΕΙΔΙΚΑ ΔΙΑΒΑΤΗΡΙΑ

Η κυβέρνηση του Κατάρ και η κυβέρνηση της Κυπριακής Δημοκρατίας, οι οποίες στο εξής θα αναφέρονται ως «τα Συμβαλλόμενα Μέρη», επιθυμώντας την περαιτέρω ανάπτυξη των φιλικών σχέσεων μεταξύ τους, έχουν συμφωνήσει τα ακόλουθα:

Άρθρο 1

- (1) Οι πολίτες του κράτους του Κατάρ που κατέχουν έγκυρα διπλωματικά ή ειδικά διαβατήρια και οι πολίτες της Κυπριακής Δημοκρατίας που κατέχουν έγκυρα διπλωματικά μπορούν να εισέρχονται στο έδαφος του άλλου Συμβαλλόμενου Μέρους, χωρίς θεώρηση, και να διαμένουν για περίοδο μέχρι και ενενήντα ημερών από την ημέρα εισόδου.
- (2) Οι πολίτες του κράτους του Κατάρ στους οποίους ανατίθενται καθήκοντα σε διπλωματικές, εμπορικές και προξενικές αποστολές ή διεθνείς οργανισμούς στο έδαφος της Κυπριακής Δημοκρατίας, οι οποίοι κατέχουν έγκυρα διπλωματικά ή ειδικά διαβατήρια, και οι πολίτες της Κυπριακής Δημοκρατίας στους οποίους ανατίθενται καθήκοντα σε διπλωματικές, εμπορικές και προξενικές αποστολές ή

διεθνείς οργανισμούς στο έδαφος του κράτους του Κατάρ, που κατέχουν έγκυρα διπλωματικά διαβατήρια μπορούν να εισέρχονται και να παραμένουν στο έδαφος του άλλου Συμβαλλόμενου Μέρους, χωρίς θεώρηση, καθ' όλη την διάρκεια της υπηρεσίας τους.

(3) Κάθε Συμβαλλόμενο Μέρος θα ειδοποιεί μέσω της διπλωματικής οδού αναφορικά με την είσοδο των πολιτών τους, οι οποίοι αναφέρονται στο παρόν άρθρο, στο έδαφος του άλλου Συμβαλλόμενου Μέρους.

(4) Τα μέλη των οικογενειών των ατόμων που αναφέρονται στην παράγραφο 2 του παρόντος άρθρου, τα οποία διαμένουν στην ίδια κατοικία με αυτούς και είναι κάτοχοι έγκυρων διπλωματικών ή ειδικών διαβατηρίων στην περίπτωση πολιτών του κράτους του Κατάρ και έγκυρων διπλωματικών διαβατηρίων στην περίπτωση πολιτών της Κυπριακής Δημοκρατίας, μπορούν να εισέρχονται και να παραμένουν στο έδαφος του άλλου Συμβαλλόμενου Μέρους, χωρίς θεώρηση, καθ' όλη την διάρκεια της υπηρεσίας των ατόμων αυτών.

Άρθρο 2

Με εξαίρεση των προνοιών του άρθρου 1, οι πολίτες κάθε Συμβαλλόμενου Μέρους που αναφέρονται στο άρθρο 1, οι οποίοι σκοπεύουν να εισέλθουν στο έδαφος του άλλου Συμβαλλόμενου Μέρους με σκοπό την εργοδότηση, φοίτηση, ή επαγγελματική δραστηριοποίηση, υποχρεούνται να εξασφαλίσουν θεώρηση εισόδου εκ των προτέρων.

Άρθρο 3

Τα πρόσωπα που αναφέρονται στα άρθρα 1 της παρούσας Συμφωνίας θα διασχίζουν τα σύνορα του άλλου Συμβαλλόμενου Μέρους μόνο από τα εγκεκριμένα σημεία των συνόρων, τα οποία είναι καθορισμένα από την κυβέρνησή του, και τα οποία είναι ανοικτά για διεθνή διακίνηση.

Άρθρο 4

Κάθε Συμβαλλόμενο Μέρος διατηρεί το δικαίωμα να αρνηθεί την είσοδο ή την παραμονή σε πολίτες του άλλου Συμβαλλόμενου Μέρους, για λόγους κρατικής ασφάλειας, δημόσιας τάξης ή προστασίας της δημόσιας υγείας, καθώς επίσης και το δικαίωμα να συντομεύσει ή να τερματίσει την παραμονή τέτοιων ατόμων, σύμφωνα με τους νόμους και τους κανονισμούς του Κράτους υποδοχής.

Άρθρο 5

Τα πρόσωπα που αναφέρονται στο άρθρο 1 της παρούσας Συμφωνίας, θα τηρούν τους νόμους και κανονισμούς που ισχύουν στο έδαφος του άλλου Συμβαλλόμενου Μέρους ενόσω παραμένουν σε αυτό.

Άρθρο 6

- (1) Η εφαρμογή της παρούσας Συμφωνίας μπορεί να ανασταλεί προσωρινά, στο σύνολο της ή μερικώς, από έκαστο Συμβαλλόμενο Μέρος για λόγους κρατικής ασφάλειας, δημόσιας τάξης ή προστασίας της δημόσιας υγείας.
- (2) Έκαστο Συμβαλλόμενο Μέρος θα ενημερώνει, χωρίς καθυστέρηση, το άλλο Συμβαλλόμενο Μέρος, μέσω της διπλωματικής οδού, για τους επιβαλλόμενους περιορισμούς και για την άρση τους, αμέσως μετά που οι λόγοι για αναστολή θα παύσουν να ισχύουν.
- (3) Οι παράγραφοι 1 και 2 του άρθρου αυτού δεν επηρεάζουν το δικαίωμα του άλλου Συμβαλλόμενου Μέρους να αναστείλει, επίσης προσωρινά, στο σύνολο της ή μερικώς, την εφαρμογή της παρούσας Συμφωνίας κατά την διάρκεια της περιόδου αναστολής της από το άλλο Συμβαλλόμενο Μέρος.

Άρθρο 7

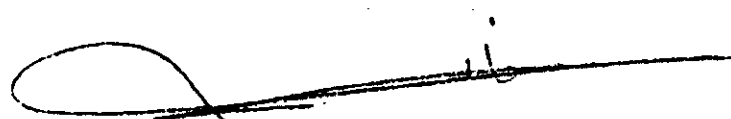
- (1) Για σκοπούς εφαρμογής της παρούσας Συμφωνίας και πριν τεθεί σε ισχύ, οι αρμόδιες αρχές των Συμβαλλόμενων Μερών θα ανταλλάξουν μέσω της διπλωματικής οδού δείγματα των έγκυρων διπλωματικών και ειδικών διαβατηρίων.
- (2) Σε περίπτωση εισαγωγής νέων εγγράφων, ή τροποποίησης των εν ισχύ διπλωματικών ή ειδικών διαβατηρίων, έκαστο Συμβαλλόμενο Μέρος θα ενημερώσει το άλλο και θα παρουσιάσει, μέσω της διπλωματικής οδού, δείγματα των νέων ή τροποποιημένων εγγράφων τουλάχιστον 30 ημέρες πριν από την εισαγωγή τους.

Άρθρο 8

- (1) Η Συμφωνία αυτή τίθεται σε ισχύ μετά την ημερομηνία παραλαβής των Ρηματικών Διακοινώσεων, με τις οποίες έκαστο Συμβαλλόμενο Μέρος θα βεβαιώσει στο άλλο ότι, οι αντίστοιχες εσωτερικές διαδικασίες για να τεθεί σε ισχύ η Συμφωνία έχουν συμπληρωθεί.
- (2) Η παρούσα Συμφωνία θα έχει χρονική διάρκεια πέντε χρόνια.
- (3) Οποιαδήποτε προσθήκη στην παρούσα Συμφωνία, στην οποία συμφωνούν τα Συμβαλλόμενα Μέρη, τίθεται σε ισχύ από την ημέρα ανταλλαγής των Ρηματικών Διακοινώσεων, με τις οποίες έκαστο Συμβαλλόμενο Μέρος βεβαιώνει το άλλο ότι η προσθήκη είναι αποδεκτή.
- (4) Έκαστο Συμβαλλόμενο Μέρος μπορεί σε οποιαδήποτε στιγμή να καταγγείλει την παρούσα Συμφωνία, με την επίδοση γραπτής γνωστοποίησης προς το σκοπό αυτό, μέσω της διπλωματικής οδού. Η Συμφωνία θα παύσει να ισχύει μετά την παρέλευση ενενήντα ημερών από την παραλαβή της γνωστοποίησης από το άλλο Συμβαλλόμενο Μέρος.

Συνομολογήθηκε στη Ντόχα στις 6 Μαΐου του έτους 2009 σε δύο πρωτότυπα, στην Αραβική, Ελληνική και Αγγλική γλώσσα με όλα τα κείμενα να είναι εξίσου αυθεντικά. Σε περίπτωση διαφοράς μεταξύ των τριών κειμένων, υπερισχύει το αγγλικό κείμενο.

ΓΙΑ ΤΗΝ ΚΥΒΕΡΝΗΣΗ
ΤΟΥ ΚΡΑΤΟΥΣ ΤΟΥ ΚΑΤΑΡ



ΓΙΑ ΤΗΝ ΚΥΒΕΡΝΗΣΗ
ΤΗΣ ΚΥΠΡΙΑΚΗΣ ΔΗΜΟΚΡΑΤΙΑΣ



ΜΑΡΚΟΣ ΚΥΠΡΙΑΝΟΥ
ΥΠΟΥΡΓΟΣ ΕΞΩΤΕΡΙΚΩΝ